

## □ الفصل الثاني عشر □

التنمية والتحديث السياسي

obeikandi.com

أردت أن أجعل خاتمة هذا الكتاب مناقشة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحديث السياسى، فعلم الاجتماع السياسى يتضمن فكراً حساساً للفروقات النوعية بين المجتمعات النامية والمتقدمة، يركز فى حركته على التكوين التاريخى لظواهر النمو والتحديث وتطورها، حتى يتسنى لنا إدراك العلاقات القائمة بين تلك المجتمعات، فالتحليل المعاصر للنمو والتحديث قد تخطى فى اعتقاده المستوى الوصفى لمفاهيم التحديث والنمو، ليصل إلى تفسيرها بمفاهيم الاستغلال ونهب الثروات وسرقة الهوية والعولمة إلى جانب التبعية.

فالمقصود بمصطلحى التنمية أو التحديث مجموعة من العمليات والمتغيرات الاقتصادية، على سبيل المثال: استخدام التقنية فى الزراعة وتحقيق قدر عال من الرفاهية لأبناء المجتمع، إلى جانب زيادة الدخل القومى والفردى، والمتغيرات السياسية، مثل: نمو الروح الديمقراطية، وزيادة المشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة صنع القرار ليشمل القاعدة الجماهيرية العريضة، والمتغيرات الاجتماعية المتمثلة فى نمو حركة التعليم، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية بما يدعم حركة النمو الاقتصادى والسياسى للمجتمع، على أنه يمكن القول: بأن التنمية أو التحديث تعنى المحاولات الجادة والمستمرة التى يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق نسق القيم السائد فى المجتمع.

ماتجدر الملاحظة إليه هنا أن الكثير من الباحثين يستخدمون مصطلحى التنمية والتحديث بمعنى واحد، الأمر الذى حتم علينا أن نوضح الفروق والتمايز بين هذين المصطلحين.

## أولاً: التحديث:

ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية نظراً لأهمية الجانب الاقتصادى فى إحداث التغيير الاجتماعى. وظهرت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوسائل التى تزيد فيها المجتمعات من قدراتها على قبول التحديث والتكيف، مع التغيير من أجل إرساء ووضع سياسة عامة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسى عموماً. وقد عرّف التحديث بالعديد من التعريفات، منها: أنه يعنى الأخذ بالأسباب التى تؤدى إلى إحداث تغيير فى المجتمع من الحالة التى كان عليها إلى حالة أفضل، وذلك عن طريق الوسائل الحديثة، أى أن التحديث عملية تغيير تستند إلى عمليات مخططة ذات منهج مختار تمتاز عملياته بالمراقبة.

كذلك نجد أن التحديث يشير إلى مجمل الظواهر التى هى من الأهمية، بحيث تؤدى إلى التكامل الاجتماعى، وإلى تحقيق التنمية فى مجملها فى هذا المجتمع، أو ذلك إلى جانب النمو المستمر فى تحسين مستوى الإنتاج وإنتاجية الأفراد معتمدة فى ذلك على العلم والتقنية<sup>(1)</sup>.

تجدر الإشارة هنا إلى علاقة التحديث بمفهوم الصياغة الغربية، والذى يعنى هنا إحلال النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الغربية محل النظم القائمة فى المجتمعات التقليدية. فالتحديث بهذا المعنى يعنى إرساء نظام السوق الرأسمالى الحر فى الجانب الاقتصادى والحزبية فى النظام السياسى. إلا أننا نرى أن هذا التعريف يحمل نوعاً من التحيز للغرب، ولم يراع تراكمية الثقافة، وخصوصيات تلك المجتمعات التقليدية.

فالتحديث على أية حال يشير بالدرجة الأولى إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الاجتماعى والاقتصادى والتقنى والسياسى من خلال استخدام إنتاج العلم والتقنية. فهو يعنى فى مفهومه العام تطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد فى الأنساق الاجتماعية من أجل تحقيق التقدم فى المجتمع، وإزالة كل العوائق التى تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية.

1- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دار النهضة، بيروت، 1981، ص 45.

## خصائص التحديث:

يتصف التحديث بمجموعة من السمات ذات العلاقة والدلالة الخاصة، والتي منها:

**أولاً: الحركية:** التي تعنى سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات في المجتمع الواحد إلى جانب السرعة في التغيير دوغما حواجز تذكر. فالحركية هذه تعدّ إحدى السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، وهي تحدث تغييراً واضحاً في البناء الاجتماعي والوظيفي السائد في المجتمع.

**ثانياً: التباين:** وهو يعنى الاختلاف في الوظائف الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل، فالاختلاف هذا مرتبط ارتباطاً شديداً بمؤهلات الأفراد التي تمكنهم من مواجهة المتطلبات وممارسة الأدوار التي تفرضها طبيعة العمل المتغيرة.

فالتحديث يرتبط بالتباين في أداء الأدوار في المجتمعات الحديثة، إلا أن هذا لايعنى أن المجتمعات التقليدية لا يوجد فيها هذا التمايز، بل على العكس نجد في هذه المجتمعات مرتبط بالانتماءات العائلية والمكانة الاجتماعية للأفراد. فهو يعنى - أى التباين - تفكك الوحدات القديمة، وفتتت وظائفها، ثم إعادة تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات وارتباطات بينها من أجل اجتياز هوة التفكك، فالمجتمعات الحديثة تسعى إلى العمل على تماسك أنظمتها المتعددة<sup>(1)</sup>.

**ثالثاً: العقلانية:** التي تعنى الاختيار الأمثل للوسائل الموصلة إلى الغايات المقررة وتناولها «ماكس فيبر» باعتبارها الفعل العقلي، وهو ذلك الفعل الذي تختار فيه الوسائل اختياراً صحيحاً متفقاً مع مستويات القيمة الواعية.

أما بالنسبة لمعيار التحديث فنجد أن العقلانية تتطابق مع المعرفة العلمية، فهي التطبيق الأمثل لتلك المعرفة عن طريق تحكيم العقل في التطبيق، والتأكيد على المعرفة الوضعية في الحكم على الظواهر الاجتماعية.

**رابعاً: التصنيع:** يعدّ التصنيع إحدى أهم المناهج والعمليات السياسية التي تتبنى الصناعة كوسيلة فاعلة للتنمية. ويشتمل ذلك على التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي إلى جانب تحديث الزراعة وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها

1- محمد الدقس، التغيير الاجتماعي، دار مجدلاوى، عمان، 1987، ص 185.

التنمية . . فالتصنيع يؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية مختلفة . هذه باختصار أهم السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، والتي تميزها عن غيرها من المجتمعات التقليدية، أو التي هي في طور النمو.

### النظريات التحديثية:

ترتكز النظريات الخاصة بالتحديث على مفاهيم وردت في النظريات التطورية الكلاسيكية، مثل: مفهوم التطور عند «سبنسر»، والتخصص وتقسيم العلم عند «دور كايم». ومن أهم النظريات الخاصة بالتحديث هي نظريات «سملر»، و«ليفى»، و«مور» و«رستو». والتي ترى بوجه عام أن التحديث هو عبارة عن عملية نقل لنماذج المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية، بما تعنيه من نقل للتقنية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والذي يصاحبه فى الغالب طمس وتجاهل للاختلافات الأيديولوجية والتجاهل التام لاختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يتسنى لها تكريس مفهوم التبعية.

كما أن النظريات التحديثية توصف بالتغيرات القصيرة المدى إلى جانب ارتباطها بالتحليل الإمبريقي والدراسة المقارنة للمجتمعات المعاصرة، وهى بذلك لاترقى إلى مصاف النظريات الكبرى التى لها صفة العمومية.

الملاحظ أن كل النظريات المتعلقة بالتحديث تتخذ من المجتمعات الغربية نموذجاً للنظرة الثنائية المتعلقة بالتقليدية. والحداثة تتنازعها اتجاهات التباين المستمر فى البناء الاجتماعى والتخصص وتقسيم العمل، إلى جانب الامتثال للقواعد الأخلاقية الذى ينتج عنه تحول كامل للأنساق التقليدية.

إن تلك النظريات انشغلت بالكشف عن الاختلافات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة بدلاً من الكشف عن أوجه التشابه بينهما، دون إعطاء أية أهمية تذكر لأسباب التخلف التى تعاني منها المجتمعات التقليدية، والتي على رأسها الاستعمار.

يعاب على تلك النظريات أيضاً تأكيدها على أن التحديث لايرد إلى صورة واحدة وطريقة واحدة موصلة إليها، وهى صورة المجتمع الغربى وطريق التقنية والتصنيع على النمط الغربى، بما يؤكد الاستغلال والتبعية للمجتمعات النامية.

## التحديث السياسى:

التنظيمات السياسية على مختلف أشكالها تتحمل العبء الأكبر فى عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية. فالسلطات السياسية فى ظل عمليات التحول الإئمانى لاتستطيع البقاء محصورة داخل مجالات محددة سواء كانت تلك المتعلقة بالتشريعات أو الحجم المكانى للمناطق. لأن التحديث الحضارى يتطلب برامج فعالة للتحديث السياسى، والتي تأتى فى مقدمة عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي سأتناولها بشئ من التفصيل فيما بعد.

على أن من أهم جوانب التحديث السياسى هو تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين أبناء المجتمع، دونما أى تمييز بينهم من ناحية الدين أو اللغة أو اللون، بالإضافة إلى تحقيق المشاركة السياسية الشعبية الكاملة فيما يتعلق بصنع القرار السياسى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى. وذلك لما لهذه المشاركة من أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسى، أو من حيث شعورهم بالمسئولية، أو من حيث أهميتها فى إنجاح الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. (1)

فالتحديث السياسى لايرتبط بشكل معين من أشكال الدولة أو نظام سياسى بعينه.

فالتحديث على أية حال ليس له نهاية، والاعتماد على عملية التحديث يعنى قبول حقيقة التغير المستمر، ونمو الأشكال المختلفة والأنماط المتخصصة والمتنوعة للتنظيم الاجتماعى، وفى المجال الاقتصادى نجد أن هذا النمو يمتاز بتخصص أكبر فى الأنشطة الاقتصادية ونمو وتعدد أسواق العمل والبضائع والعملات، والتي ينتج عنها فى التنظيم الاجتماعى نمو فى عدد السكان فى المناطق الحضرية، وذلك لوجود الأنماط المتخصصة لمختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والمهنية، والتي تسهم بطريقة أو بأخرى فى تركيز وتوسع المشروعات، مما يعطى مجالاً وحرية أوسع للفرد سواء أكان فى مجال صقل القدرات والمواهب أم فى مجال اختيار العمل المناسب لتلك المواهب والقدرات. فالنشاط الاقتصادى الدولى يسير قدماً نحو تحديد أنماط النشاط والإنتاج الاقتصادى القائمة على التخصص والاختيار، حتى يكون بمقدوره أن يكفل

1- إسماعيل سعد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 113.

إنتاجية عالية للأفراد وعلاقات عمل خالية من الاستغلال قائمة على أساس مبدأ الشراكة لا الأجرة.

أما فى المجال السياسى فإن التحديث يمتاز بنمو البناء السياسى والذى يعدّ أكثر تمايزاً، وذلك من خلال النمو المستمر للمشاركة السياسية الفاعلة، والذى تشمل الأنشطة التشريعية والإدارية والسياسية، وبالانتشار العام والمستمر لتوزيع القوة السياسية القائم على مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ فيما يخص التحديث فى المجال الثقافى، فإنه يمتاز باختلاف له صفة التزايد بين المظاهر الرئيسية لأنساق الثقافة والقيم المتمثلة فى الدين والفلسفة والأيدولوجيات، وارتبطت هذه التطورات ارتباطاً شديداً بالتوسع فى وسائل الاتصال والتدخل المتزايد فى علاقات الجماعات بعضها ببعض، إلى جانب تنامى الوعى الجماهيرى على كل المستويات وفى جميع المجالات.

فالتنمية فى جوهرها عملية تسعى إلى تحقيق التوازن بين ما يتطلع إليه الناس، وما يمكن تحقيقه بالفعل فى ظل الإمكانيات المتاحة. فهى عملية ليست مقصورة على المجتمعات المتخلفة، بل تمتد لتشمل نواحي كثيرة من حياة المجتمعات المتقدمة، باعتبار أن العديد من علماء الاجتماع والاجتماع السياسى يشيرون إلى عدم ملاحقة الجانب الأخلاقى ونسق القيم السائد إلى التقدم التقنى السائد فى المجتمع، والذى بدوره أدى ويؤدى إلى خلل فى حياة المجتمع.

وهذا يعنى بطبيعة الحال إلى أن هناك حاجة ماسة لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. فعملية التنمية على أية حال عملية مستمرة تشمل كل المجتمعات مادام هناك تطلع إنسانى، والذى نتج عنه بالضرورة إيجاد برامج للتنمية والتطوير.

ما يجب أن نؤكد هنا هو ضرورة أن يتفق مسار ومتطلبات ومنطلقات وأساليب التنمية مع ظروف كل مجتمع، ويجب الحذر التام من نقل النماذج الجاهزة للتنمية.

### التنمية:

إنه من الضرورى قبل أن نعرض لنماذج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن نعرض لمجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتنمية، والذى منها:

مفهوم التنمية يتضمن مجموعة من الأحكام المعيارية ومقياساً معيناً للقيم، فالاقتصاديون قد يعدّون الرغبة في رفع المستوى المعيشى وزيادة الدخل القومى والفردى مسائل بديهية. إلى جانب ذلك نجد أن علماء الاجتماع السياسى يعدّون الرغبة في إرساء قواعد لحرية الفكر والرأى والمشاركة السياسية من المسائل البديهية أيضاً. وهذا بدوره ينطبق ويسرى على كل المجالات الأخرى.

لكننا فى المقابل نجد أن بعض الدراسات التى أجريت فى مجال علم الاجتماع العام أثبتت عكس ذلك، فوجد أن الكثير من المجتمعات التقليدية قد رفضت أو رفض الأهالى فيها التقنيات الحديثة وأساليب ووسائل الإنتاج الحديثة، إلى جانب أن بعض المجتمعات القروية فى البلدان النامية قد رفضوا الأساليب الديمقراطية التى هى على النمط الغربى فى الحكم وفضلوا الأساليب التقليدية<sup>(1)</sup>.

هذا يؤكد على أن تنمية وتحديث المجتمع من الوسائل التى لا تتوقف على إمكانات التنمية الاقتصادية فقط، ولكنها تشعب إلى تصور أعضاء المجتمع وتطلعاتهم ونظام القيم السائد ونوعية القيادة السياسية وطبيعة بناء القوة داخل هذا المجتمع أو ذاك، لأن تحقيق التنمية فى مجالاتها المختلفة مرهون بالتعرف على أوجه القصور، والتغلب عليها فى نسق القيم وبناء القوة ونموذج الشخصية وغيرها من العوامل التى سبق التعرض لها.

### التنمية الاقتصادية:

يشير هذا المفهوم إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومى من خلال الإنتاج<sup>(2)</sup>، وكل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوها بشكل متواز مع تحقيق التقدم الصناعى والدخل القومى ومتوسط دخل الفرد المحقق فى الدول المتقدمة، على اعتبار أن التنمية تهدف فى جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهى بهذا المعنى تعدّ غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. وإذا ما جاز بالمدخل السائد الآن، لقياس التنمية الاقتصادية المحققة

1- حسين أحمد رشوان، التغير الاجتماعى والتنمية السياسية، المكتب الجامعى، الإسكندرية، 1997، ص

2- حسن إبراهيم، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996، ص 95.

والذى سأتى إلى ذكر مساوئه لاحقاً، فإن مسئولية وواجب الدول النامية، هى إيجاد طرق وأساليب فاعلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم صناعياً على وجه العموم، حتى تتمكن تدريجياً من تقليص الفجوة بينهم وبينه.

فالدولة التى تكون قد حققت مستوى معتبراً من النمو، هى تلك الدولة التى استطاعت أن تحقق ألفى دولار، أو أكثر لمتوسط دخل الفرد، على أن هذا المقياس، قد صمم أصلاً لترويج سلعهم الاستهلاكية والكمالية، لأنه فى حالة انخفاض متوسط دخل الفرد عن ذلك فى الدول النامية، لن يتمكن من شراء سلعهم الاستهلاكية، وبذلك يضمنون سوقاً استهلاكية لمنتجاتهم لا أكثر. الأمر الآخر أو المقياس الآخر هو ذلك المتعلق باستطاعة الدولة تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعى إنتاجى قادر على توفير الغذاء الضرورى لمواطنيها، إلى اقتصاد صناعى حضرى بكل ماله من تبعات، سواء أكانت متعلقة بنقل أم استيراد التقنية، أم المشاكل الاجتماعية، والأمراض الناتجة عن الحضرية.

على أية حال، هناك مؤشرات أخرى دالة على تحقيق النمو، كذلك المتعلقة بتحسين وإنجاز مشاريع البنية التحتية، كالطرق والكهرباء والأدوات والآلات الميكانيكية اللازمة للتحويل إلى الصناعة، إلى جانب رأس المال اللازم لتحويل هذه المشاريع التى هى بالضرورة، ستكون فاعلة بطريقة أو بأخرى، من أجل تحسين مستوى حياة الأفراد، إلا أننى فى هذا المجال، أعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدول التى هى فى طور النمو لن تحقق أى مستوى معتبر من التنمية الاقتصادية، مالم توظف إمكاناتها الذاتية فى ذلك سواء أكانت بشرية أم مادية، لأن استيراد القوالب الجاهزة يجعل تلك الدول تدور فى فلك التبعية، الأمر الذى يحولها، كما أشرت، إلى سوق استهلاكية لمنتجات العالم الرأسمالى، أو إلى منتج للعمالة الرخيصة الذى قد ينتج عنه فقدانها لسيادتها، فبدلاً من أن تقلل الفارق بينها وبين الدول المتقدمة، تزداد فيها البطالة، وتكتظ مدنها بالسكان الريفيين، الذين تركوا الزراعة بحثاً عن العمل فى المصانع الموجودة فى المدن.

لقد استخدم علماء السياسة والاقتصاد السياسى إلى جانب بعض الاجتماعيين، استخدموا مقياساً تجريبياً للتنمية، فتحدثوا عن توضيح المرحلة الانتقالية بين التخلف

والتنمية، وهذه المرحلة التي اصطلح على تسميتها بنقطة الانطلاق، والتي يصلها المجتمع عندما يتم التغلب على معوقات التغيير والتحديث، ويتم فيها القضاء على المقاومة التقليدية التي تقف أمام الانطلاق الاقتصادي، تم التأريخ لهذه المرحلة في البلدان النامية بفترة الستينيات من القرن العشرين، أى تاريخ استقلال جل البلدان والدول التي كانت مستعمرة من قبل الغرب الاستعماري. فقد حملت هذه الفترة آمال وطموحات كبيرة للتنمية فى كل المحافل الدولية، الأمر الذى جعل الأمم المتحدة اعتبار تلك الفترة فترة للتنمية، وركزت على الدراسات والتوصيات المختلفة حول الوسائل الفعالة لتحقيق التطور والحدائة.

على أن هذا النشاط والهمة قد تحطم على صخرة الواقع، وتدرجياً بات واضحاً أن الهوة بين مايسمى بالعالم المتقدم والعالم النامى لم يتقلص.. وفى المقابل زاد الفارق مع تقدم الوقت، والأكثر من ذلك نجد أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن الفارق بين الدول الغنية والفقيرة لن ينتهى مادامت أنماط التفاوت فى التوزيع العالمى للثروة، والقوة العسكرية إلى جانب الاحتكار التكني، بقيت مستمرة من قبل الإمبريالية العالمية، بالإضافة إلى المخاطر البيئية والاجتماعية والنفسية فى هذه الفترة، التي اصطلح على تسميتها (مابعد الصناعية)، والمتثلة فى التلوث البيئى والأقليات، والاغتراب وارتفاع معدل الجريمة والتفكك العائلى، الأمر الذى حدا بمجموعة من الباحثين والمهتمين على التنبيه إلى المخاطر الناتجة من تلك المشاكل على الدول المتقدمة والتي صاحبها، فى نفس الوقت، محدودية النمو فى الدول النامية. لأجل ذلك نجد أن مدرسة الاقتصاد السياسى تدعو إلى المضى بخطى واثقة فى النمو الاقتصادى، حتى وإن كان بطيئاً، على أن يوزع ناتجه توزيعاً عادلاً، فى حين مجموعة من علماء الاقتصاد يعبرون على أن الحاصل الكلى للنمو وحده، ليس مؤشراً فاعلاً لأداء أى مجتمع من المجتمعات. وقد كانت وجهة نظرهم، على الرغم من أن السعادة أمر نسبي، إلا أنها يجب أن تطول القاعدة العريضة، وأن توزع الثروة توزيعاً عادلاً، حتى نستطيع بعدها القول: إن هذه الدولة قد حققت نمواً معتبراً، وأن أدواتها السياسية فاعلة.

إن نموذج التنمية الاقتصادية الذى على الدول النامية اتباعه، يجب أن يكون

مختلفاً عن النموذج الغربي، فالتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات يجب أن تستند إلى خطط يصنعها المجتمع وفقاً لما يحتاجه بالفعل، وأداتها في ذلك ملكية تامة لمقدراتها، والمتمثلة في هذا الجانب في امتلاكها لثروتها. إن النظرية العالمية الثالثة «فكر معمر القذافي»، في جزئها الثاني (حل المشكل الاقتصادي) حددت الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي لكي تتحقق التنمية الاقتصادية المبتغاة على هذا النحو:

1- النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي الجديد الذي تبشر به النظرية العالمية الثالثة، هو نشاط إنتاجي يهدف بالدرجة الأولى إلى إشباع الحاجات. إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع<sup>(1)</sup>. هذا لايعنى بأى حال من الأحوال، أن الادخار غير مسموح به، بل على العكس فإذا ما ادخر أحد الأفراد من حاجاته ومن إنتاجه الذاتي، دون استغلال أو سرقة لحاجات ومجهودات الآخرين، فلا بأس بذلك.

2- إن سعادة وحرية الإنسان تكمن في تحرير حاجاته، وأن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر في حاجاته. . ففي الحاجة تكمن الحرية. ووطأة الحاجة تؤدي في جل الأوقات، إلى استعباد إنسان لآخر، كذلك الاستغلال نجد أن سببه الحاجة، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجة الإنسان. من هنا نجد أن النظام الاشتراكي الجديد<sup>(2)</sup> قد أتى ليحرر حاجات الإنسان المادية والمعنوية، الأمر الذي نتج عنه تحقيق حريته.

3- إلغاء نظام الأجرة وقيام نظام الشركاء، فنظام الأجرة يقوم على استغلال أرباب العمل للعمال، إلى جانب أن نظام الأجرة يخلق نوعاً من عدم المساواة الذي يؤدي إلى خضوع العمال إلى أرباب العمل. إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد، إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذي يستأجره<sup>(2)</sup>. من هنا نجد أن خلاص الأجراء من الظلم والعبودية، يتمثل في قيام نظام الشركاء الذي

1- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 95.

2- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 90.

3- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 77.



## التنمية السياسية :

كثرت الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية، للإشارة إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية. على أن أساليب المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر في حين أنه في الواقع لا نجد للديمقراطية إلا أسلوباً واحداً ونظرية واحدة.. فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية<sup>(1)</sup>. على أنني بعد أن أعرض وجهات النظر المختلفة في هذا المجال، سأتناول الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم التي تناولتها النظرية العالمية الثالثة في فصلها الأول. على أنه مهما كان نوع التنمية السياسية المتبغاة، يجب أن تقوم وتقدم حلولاً لمشاكل الجماهير، فعلى المجتمع المدني والدولة على وجه العموم، القيام بدورها بكفاءة عالية، التي منها: تحقيق الأمن لأفرادها، ورفع مستواهم المعيشي، ومواجهة المشكلات الداخلية، وحل الصراعات المحلية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية وتحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها.

على أية حال، في مجال التنمية السياسية، هناك جدل واختلاف واسع في وجهات النظر التي تناولتها، فهل النظام البرلماني والجمهوري الغربي يعدّ أكثر النظم السياسية تطوراً؟ أو هل النظم الشيوعية، التي تسمى في بعض الأحيان بالاشتراكية، تقدم لنا نموذجاً مثالياً لشكل الحكومات؟ أو هل النظام الجماهيري الديمقراطي القائم على سلطة الشعب، والمشاركة السياسية التامة للجماهير يقدم لنا الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم؟ هل علينا، نحن شعوب الدول النامية، أن نعدّ النظم السياسية، على مختلف أنواعها، والسائدة في العالم الغربي تمثل نموذجاً عصرياً للدول النامية للاقتداء به؟! وكما هو متوقع فالغرب والشرق على حدٍ سواء، في دعواهم وكتاباتهم وتراثهم الفكري، يجدون نماذج وأنظمة الحكم السائدة لديهم، والأكثر من ذلك نجدهم يصنفونها على هرم الحضارية. متناسين أن الآخرين أيضاً، لديهم موروثهم الحضاري الذي يجعلهم يتمسكون باختياراتهم.

«الموند» و«باول» اللذان أسهما إسهاماً جديراً بالملاحظة في إثراء حقل التنمية

1- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 48.

السياسية، عدداً الوظائف المختلفة والتخصص للوكالات والفروع الحكومية، إحدى المظاهر المهمة في التحضر، فنجدهما يعتقدان أن المجتمعات الأكثر بدائية هي تلك المجتمعات التي تتعدد فيها الوظائف للقائمين عليها. فهم يقومون بكل شيء<sup>(1)</sup>. على أنني أتساءل، إن كان مايعتقدانه صحيحاً، لماذا لم يوضحا خصوصيات تلك النظم؟ وماهي الأسباب التي دعت إلى ذلك؟ ولماذا هذا المقياس؟ باعتبار أن الظواهر الاجتماعية، بما فيها الظاهرة السياسية، لا تحتمل هذه الأحكام القيمة المتحيزة. إلى جانب ذلك نجدهما يعتقدان أن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي لديها تخصص في الوظائف الموكلة إلى الأفراد والمؤسسات المتخصصة، لأنهما يعتقدان أن هذا التوزيع يسهم في عملية صنع القرار الجماعي ويحد القرار الفردي، متجاهلين عن قصد أو غير قصد، أن القرار الحزبي هو في مجمله فردي حتى وإن كان ليس فردياً، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة.. أو الرؤية الواحدة.. أو الثقافة الواحدة.. أو المكان الواحد.. أو العقيدة الواحدة<sup>(2)</sup>. على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التخصص وتقسيم العمل، حتى في العالم الذي يعتقدان أنه بدائي، لديه آلية لتوزيع المهام والاختصاصات القائمة على التجربة وتراكمية الخبرة.

في المقابل نجد الشيوعيين يرفضون الوصف والتوصيف الرأسمالي، ويعتدون أن التنمية السياسية وفقاً لذلك هي ضرب من الخيال، ويعتقدون أن نماذج النظم الاشتراكية للحكم هي تجسيد للعنصرية، فنجدهم يرفضون المذهب الرأسمالي الحر السائد في الغرب، ويصورونه على أنه تمثيلية يدفع ثمنها العمال. إلى جانب ذلك يشيرون إلى أن اهتمامات العمل الكبيرة في العالم الغربي، قد أدت إلى فساد النظم السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والنظم والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وعلى الرغم من أن الشعوب في الغرب تواصل انخداعها بوهم الحرية ومحدودية مشاركتها في النظام السياسي. لكن الحقيقة والكلام مازال للماركسيين، أن هذا الأمر لايمس أصحاب رؤوس المال الكبيرة الذين هم فقط لديهم فرصة للعب أدوار سياسية

1- بوتومور، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق ذكره، ص 63.

2- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 19.

مهمة، بل نجدهم يذهبون إلى أبعد من ذلك، نجدهم يجادلون بأن التشريعات الغربية تعكس اهتمامات الفئات الغنية التي تجنى الفوائد الطائلة من خلال الشركات والمؤسسات المالية الرأسمالية، ويتجاهلون مطالب ورغبات وحاجات العمال الأجراء. لأجل ذلك هم يطرحون بشدة حتمية وضرورة الثورة في الغرب الرأسمالي، باعتبارها إحدى العوامل المهمة إذا ما أراد العمال والفئات الكادحة إيجاد مجتمعات مقامة على العدل، على أساس من الكل حسب قدرته، إلى الكل حسب حاجته. لأول وهلة تبدو هذه الثورة مقبولة لأنها تحقق العدالة، ولكن ماهي ضمانات ألا تسيطر فئة قليلة التي في الغالب تكون الحزب الشيوعي الذي في ظاهره يمثل إرادة العمال؟ الأمر الذي ينتج عنه إدارته للدولة وجل الشواهد الماضية تشير إلى إدارته للدولة بطريقة ديكتاتورية، هذا سيجعل من الثورة التي أنشأت الدولة غنيمة لتلك الفئة. لأنه من الناحية التطبيقية وكما أشرت، فإن الأحزاب الشيوعية أصبحت مؤسسات حكومية دائمة. فتجاهلت الحقوق المدنية والحريات، إلى جانب تبنيها لنمطية النمو الثابت ليبروقراطية الدولة، إلى جانب أنها جعلت من أولوياتها التقدم الصناعي والمحافظة على نظامها السياسي في مواجهة تأثير الرأسمالية الغربية الإمبريالية، الأمر الذي صدق معه أن الاشتراكية لم تتحقق بعد لكي نقول إنها انهارت.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى المسار الاشتراكي، أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج وضممان أجور العمال والعمل قد أسهمت في الحد من القوة الاقتصادية في الإسهام بطريقة فعالة في نوعية الإنتاج، وتحسين المستوى الاقتصادي بما يحقق عائداً إلى جانب أثره في محدودية النمو الاقتصادي نفسه، وتدنى مستوى الخدمات والسلع المنتجة.

في هذا الخضم دول العالم النامي تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها، والحد من سيطرة الأيديولوجيات الشرقية والغربية على حد سواء، في مجالها الثقافي والسياسي. فهي تأمل أن تطور نظاماً وأنواعاً من السلطة التي تتلاءم مع اقتصادياتها الضعيفة بفعل الغرب الإمبريالي ومؤسساته المالية، لأجل ذلك وبيع بعض الإستهائ نجد أنماط الحكم في الدول النامية تتذبذب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

فالمشكلة الرئيسية فى الدول النامية، هى أنها تخلفت إلى حد ما عن التطور الاقتصادى، بالمقارنة بذلك الذى حدث فى الدول الصناعية، فالازدحام السكانى، وضعف الإنتاجية وضعف التبادل التجارى وتغلغل النفوذ الأجنبى، أصبحت من السمات المرافقة والثابتة للدول النامية. الأمر الذى جعل من تعريف الدول العصرية يختلف باختلاف المعطيات الخاصة بالفكر السياسى السائد والموروث الثقافى إلى جانب الحجم والموقع، على أننى أعتقد جازماً أن الدولة العصرية التى ستسود القرن القادم هى الدولة القومية، التى أسسها المعنوية: اللغة والدين والتاريخ، وأسسها المادية: المصالح الاقتصادية الواحدة والأصل والعرق.

فالثقافات الوطنية فى كل المجتمعات تنهج فى تعريفها للعصرية السياسية وفقاً لنسقتها القيمى السائد. فاختيار النموذج المثالى للنظام السياسى من وجهة نظر علماء السياسة والتنمية السياسية، يعتمد على الفلسفات المحلية والقيم المنظمة، فبعض الدول وأعنى هنا الدولة النامية، تفضل النموذج الغربى الرأسمالى، فى حين الأخرى تفضل النموذج الشرقى الشيوعى. إلا أننا هنا نعتقد أن النموذج الذى يعتمد على إرث الإنسانية فى معاناتها وكفاحها من أجل الخلاص من أنظمة الحكم التقليدية، وهو المتمثل فى النظرية العالمية الثالثة الفصل الأول (حل مشكلة أداة الحكم).

فالديمقراطية فى الكتاب الأخضر ترتبط بالشعب، وترفض أى شكل من التدخل بين الشعب والسلطة، لأجل ذلك عدت هزيمة الديمقراطية هى هزيمة الشعب للشعب نفسه، وأن احتلال أى أداة من أدوات الحكم سواء أكان مجلساً نيابياً أم حزباً أم طائفة أم طبقة هو بمثابة الوسيطة بين الشعب والسلطة والذى ينجم عنه فى واقع الأمر إسقاط للديمقراطية الحقيقية. فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ولا المجلس النيابى التى يتباهى الغرب بأنها أفضل الأشكال لتحقيق التنمية السياسية للمجتمعات النامية.

إن قيام المجتمع الجماهيرى على أنقاض أدوات الحكم السائدة فى عالم اليوم تشكل اختياراً تاريخياً على طريق حل مشكلة أداة الحكم، والتى تعدت من المشكلات السياسية الجوهرية التى تواجه البشرية. إن هذا المجتمع - أى المجتمع الجماهيرى - والذى يمثل حلم البشرية لتحقيق التنمية السياسية القائمة على المشاركة السياسية

الكاملة، ويتم فيه تدمير كافة أشكال الاحتكار حتى يتسنى للإنسان أن يكون حر الإرادة متحرراً من كافة أدوات القهر السياسى، ويمارس سيادته وسلطته من خلال المؤتمرات الشعبية التى تعدّ الأسلوب العلمى والصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة.

فالديمقراطية المباشرة سلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط، ولكنها أسلوب بنائى متكامل، فالمؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية.

إن أى نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى. إن كل أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الأسلوب. المؤتمرات الشعبية هى آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية.

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية<sup>(1)</sup>.

إن الحل الذى تقدمه النظرية العالمية الثالثة للمشكل السياسى ولتحقيق تنمية سياسية فاعلة يشعر فيها الإنسان بآدميته ويحافظ فيها على كرامته ويمتلك فيها مقدراته المتمثلة فى السلطة والثروة والسلاح، ليس حلاً (يوتوبيا) خيالياً بل إنه نتاج الفكر الإنسانى الذى استوعب كل التجارب الإنسانية من أجل الوصول إلى الديمقراطية، وهى الثمرة النهائية للكفاح من أجل الديمقراطية<sup>(\*)</sup>.

### التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون الاجتماعيون فى تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعى، فى حين نجد فريقاً آخر يرى أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر. نجد أن المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص تعنى التنمية الاجتماعية لديهم بأنها عملية يتم فيها تحقيق التوافق الاجتماعى لدى أفراد المجتمع.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 45.

(\*) انظر الفصل الخاص بالنظم السياسية فى هذا الكتاب.

كما أنها تعنى لدى المختصين بالعلوم السياسية والاقتصادية بأنها الوصول بالإنسان إلى حد المعيشة أو مستوى لاينبغي أن يقل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم الدولة والمجتمع بتوفيره، تتكاثف فيه كل الجهود والإمكانات المتاحة للمحافظة عليه.

على أنها لدى المصلحين الاجتماعيين تعنى توفير التعليم والصحة والمسكن اللائق والعمل المناسب والدخل الناتج عن ذلك العمل، إلى جانب الأمن والأمان الاجتماعيين والتمتع بكل الخدمات الاجتماعية المعنية.

نخلص من هذا إلى أن التنمية الاجتماعية، هي عبارة عن عمليات تغير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه، هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد<sup>(1)</sup>.

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات، وإنما تشمل على العديد من الجوانب، منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد لها الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها، إلى جانب أنها تقييم بناءً اجتماعياً جديداً ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

على أية حال هناك جدل قائم حول مفهوم وأهداف التنمية الاجتماعية هو أعظم بكثير من ذلك الذى نجاهه يتناول التنمية السياسية والاقتصادية، فكيف يتسنى لنا أن نفرق بين مايسمى بالمجتمعات المتقدمة وتلك غير المتقدمة أو التى هى فى طور النمو؟ الثقافة الغربية الإمبريالية فى جل الأوقات جاهزة لتقديم عروضها الخاصة بالترفة. فهم يعتقدون أن المجتمعات التى هى فى طور النمو هى مجتمعات بدائية ومتخلفة، والمجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات العصرية الصناعية. فالمجتمعات البدائية، والكلام مازال كلامهم، تمتاز بالمؤسسات غير الرسمية وبمركز القوة فى يد فئة قليلة، وغياب المشاركة السياسية وتفشى ظاهرة الأمية، والعيش فى جماعات محلية مغلقة، وارتفاع نسبة المواليد والوفيات وتدنى وانعدام الحراك الاجتماعى والجغرافى. فى المقابل نجد المجتمعات العصرية المتقدمة تمتاز بالمؤسسات الرسمية

1- محمد أحمد الزغبى، علم الاجتماع والبلدان النامية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1995، ص 174.

المتخصصة وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وانخفاض نسبة الأمية إلى جانب تعقد ورسمية العلاقات الاجتماعية.

فى مجال التنمية الاجتماعية استخدم المهتمون مصطلحات ومقاييس، مثل: الحضرية، والحراك الاجتماعى، والتكامل والبناء الاجتماعى كخصائص لأنظمة التنمية الاجتماعية. وعلى أساسها صنفوا المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ومجتمعات بدائية متخلفة فعدّوا الدول الصناعية هى أقرب إلى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نوعاً من التكامل والاندماج الضرورى للنشأطين الزراعى والصناعى، وأن الخصائص المشار إليها توجد بطريقة أو بأخرى فى كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو هى فى طور النمو.

على أية حال هذه التفرقة تقود إلى العديد من الاختلافات، فعلى سبيل المثال: هل المجتمعات آكلة لحوم البشر أكثر تخلفاً فى الخصائص الاجتماعية من تلك المجتمعات التى يموت فيها البشر بأعداد هائلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل<sup>(1)</sup>؟

هل الوحدة والأنانية والاعتراب الناتج عن الأسرة الزوجية أفضل من الأسرة الممتدة حيث نجد الأجداد يعملون كمربين للأحفاد إلى جانب ما يمثله من أوجه التسلية والترفيه لهم؟ الأكثر من ذلك ما الذى يجعل الفرد يفضل التلوث والاعتراب فى الأحياء الفقيرة الملحقة بالمدن الصناعية عن الحقول المفتوحة والجو النظيف فى قرية زراعية حتى وإن حسب تصنيفهم متخلفة؟!

هنا لا أرغب فى أن أترك انطباعاً بأن الدول الصناعية هى دول متخلفة اجتماعياً، وأن المجتمعات ذات الاقتصاديات غير الصناعية هى مجتمعات متقدمة اجتماعياً. إلا أنه فى الحقيقة لا بد من الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية تدفع ثمناً باهظاً ومعاناة جمة فى تحقيقها لبرامج التنمية فيها، وعلى وجه الخصوص التنمية الاجتماعية.

1- هارلد نوبيرت، النظام الجديد ومشاكل العالم الثالث، ترجمة محمد الزغبى وآخرين، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 27.

على أن هذه المعاناة لاتخلو منها المجتمعات التقليدية. لأجل ذلك لا يجب بأى حال من الأحوال أن نقارن النمو بالصناعة فقط ونتجاهل مجموعة أخرى من العوامل الأساسية مثل: المشاركة السياسية الفعالة، والمستوى الصحى والتعليمى، إلى جانب كوكبة أخرى من الحقوق الإنسانية التى يتم تجاهلها عن طريق القصد فى جل المجتمعات الصناعية التى عدت متقدمة، فلكى تؤتى التنمية الاجتماعية ثمارها لا بد من إيجاد نظام سياسى أساسه الاحترام التام للعلاقات الاجتماعية المكونة للأنساق الاجتماعية.

إن النظرية العالمية الثالثة فى فصلها الثالث الركن الاجتماعى تتناول التاريخ الإنسانى على أساس أنه حركة جماعية، أى حركة أقوام يرتبط بعضهم بعلاقات اجتماعية بدءاً بالعلاقات الأسرية، ثم القبيلة، ثم الأمة وعلاقاتها القومية. فالرابطة الاجتماعية لها أهمية ودور فى تحريك التاريخ الإنسانى باعتبارها هى الرابطة الوحيدة التى تتوفر لها النشأة بين بنى البشر، وهى القائمة والدائمة بالوجود نفسه، فالبناء الطبيعى للمجتمعات البشرية يتكون من الأسرة والقبيلة والأمة، وكلٌ منها نسق اجتماعى يقدم للفرد الحماية والأمان. إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسى متعارض مع الوضع الاجتماعى هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعى لتلك الجماعات، أى الحركة القومية لكل أمة.

فالدولة القومية هى الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى، وهى التى يدوم بقاءها ما لم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر وأسر<sup>(1)</sup>. إنى فى تحقق ذلك تجد التنمية الاجتماعية البيئة المناسبة لتحقيقها، فالتنمية الاجتماعية ليست عملية سطحية تتضمن تغيراً شاملاً من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها فى خلق مجتمع متجانس.

أما فيما يخص النظام التعليمى، فإن أساليب التعليم السائدة الآن وبدعم من الأنظمة الإمبريالية الغربية تعمل على احتكار العلوم والمعارف وحجبها عن الغير إلا بالقدر الذى يخدم مصالحها، وهذا بدوره يمثل عائقاً أساسياً لتحقيق التنمية

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 140.

الاجتماعية فى البلدان النامية. إن المجتمعات التى تمنع المعرفة والتى تحتكرها هى مجتمعات رجعية متعصبة معادية للحرية<sup>(1)</sup>.

فالنظرية الجماهيرية تؤكد أن المعرفة حق من حقوق الإنسان، وأن مبدأ الحق فى الحصول على التعليم يجب أن يكون مكفولاً للجميع وترك الحرية للأفراد فى الاختيار كل حسب قدراته وميوله.

فالمعرفة حق طبيعى لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأى مبرر، إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك<sup>(2)</sup>.

من هنا نجد أن الخطط التعليمية المقامة على أسس النظرية الجماهيرية لا بد لها من أن تحتل الأولوية، فلكى يكون التعليم، فعالاً يجب أن يضع المجتمع الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير كل أنواع التعليم، فتمحى الأمية ويرتفع المستوى الصحى وتتمكن من مواجهة التحديات التى تواجهها فى مسيرتها نحو التقدم ونحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها.

على أن السؤال المثير للجدل فى مجال التنمية الاجتماعية، هو ذلك المتعلق بالثقافة والدين واللغة، بمعنى آخر الاختلافات العريقة، فهل المجتمعات المتقدمة، عرقياً نجدها منسجمة أم لا؟ وهل الثقافة الجمعية مؤثر على التماسك الاجتماعى أو التفكك الاجتماعى؟ كيف تنظر الدول إلى الاختلافات المتعلقة باللهجات المحلية وهل هى تشجع على اللغة الرسمية. كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة اجتماعياً مع المجموعات العريقة التى تسعى وتناضل من أجل نيل استقلالها. من الواضح أنه ليس هناك نقطة تسهم فى تكوين الاختيارات بين التجانس الثقافى وعدمه. على أننى أوردت هذه النقاط ليس للتفاضل، ولكنها حالات نجدها شائعة فى بعض الدول وغائبة فى أخرى، على أنه سواء أكانت الدول عرقياً متجانسة أم لا فهى تعدّ متقدمة إذا ما كانت تحافظ على حقوق وحرىات سكانها، وتتيح لهم فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الدين يعدّ ركناً أساسياً من أركان الشخصية للأمة وعامل من أحد العوامل

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 183..

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 135.

المهمة في خلق التجانس داخل المجتمعات المختلفة، فالقاعدة السليمة هي أن لكل قوم ديناً. والشذوذ خلاف ذلك، على اعتبار أن انطباق العامل الاجتماعي مع العامل الديني يحصل معه الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتنمو نمواً سليماً<sup>(1)</sup>.

هذا بطبيعة الحال لايعنى عدم إمكان اشتراك أكثر من قوم في دين واحد. إلا أن وجود أكثر من دين داخل الجماعة الواحدة قد يعرضها إلى الانقسام، وبالتالي يؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاجتماعية المتبغاة.

كذلك نجد أن اللغة الواحدة تعدّ من العوامل المهمة في صنع التقدم لأي مجتمع من المجتمعات، كما أنها وسيلة فاعلة لخلق التجانس. فاللغة تعدّ جزءاً من التراث الثقافي ومعبرة عنه في نفسه الوقت، فهي نتاج اجتماعي يمثل التجارب المتراكمة والراهنة والعواطف والمعاني التي يمكن نقلها، بالإضافة إلى أهميتها في الإدراك الاجتماعي، والتفكير ومعرفة الذات والآخرين، وهي لأجل ذلك ضرورية للوجود الاجتماعي. في هذا نجد أن البشرية مازالت حقاً متأخرة مادام الإنسان لايتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثه وليست متصلة، ومع هذا فإن بلوغ البشرية تلك الغاية تبقى مسألة وقت مالم تنكس الحضارة<sup>(2)</sup>.

فيما يتعلق بمسألة الأقليات فقد ظلت هذه المسألة منذ أقدم العصور تنتظر حلاً عادلاً وسليماً، ولم تتمكن الأنظمة السياسية التقليدية من إيجاد حلول عادلة لمشكلة الأقليات، وهذا ناتج عن تجاهل الرابطة الاجتماعية للجماعات البشرية وقيام هذه الأنظمة السياسية على أساس متعارض مع الوضع الاجتماعي. فالنظرية العالمية الثالثة التي تدعو إلى قيام الدولة القومية على أسس سياسية واجتماعية متينة تحل فيها مشكلة الأقليات بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه وحرية في إطار المجتمع الجماهيري من الناحية السياسية والاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية للأقلية لها صفة اجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح أو الخلع<sup>(3)</sup>.

1- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 124.

2- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 194.

3- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 173.

هذا بالنسبة للأقلية التي لا قومية لها، أما الأقلية التي تنتمي إلى أمة فإطارها الاجتماعي هو أمتها، ولها الحق في إنشاء دولتها القومية والشواهد كثيرة على انتصار العامل القومي في يوغسلافيا السابقة الاتحاد السوفيتي السابق.

ونحن نتحدث عن موضوع التنمية الاجتماعية يجدر بنا أن نقدم توضيحاً مهماً، وهو ذلك المتعلق بتقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف، والذي ربما يقود إلى نوع من سوء الفهم بطريقة أو بأخرى. لنفرض أن كل الأقاليم وسكان المجتمعات الفقيرة وامكاناتهم الاقتصادية والمتعلقة بالثروة نادرة، الأمر الذي رتب مجموعة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية هذا على وجه العموم، على أنه في المقابل نجد أن هناك مناطق جغرافية وسكانية فقيرة جداً في المجتمعات المتقدمة، ومناطق غنية جداً في المجتمعات الفقيرة. لأجل ذلك فإن مشكلة التنمية نجدها ليست مقتصورة على التفاوت بين المجتمعات الفقيرة والغنية في المجتمع الواحد.

باختصار هنا يجب علينا أن نقدم مقياس ومعيار التنمية الاجتماعية الذي يجب أن يكون كمياً ونوعياً، حتى يتسنى لنا أن ننظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها حالة رضاء عقلي ومعنوي أكثر منها حالة مادية يمكن ملاحظتها وقياسها. لأجل ذلك فإننا نعتقد أن أولئك الناس الذين بالإمكان اعتبارهم متطورين اجتماعياً هم أولئك الناس الذين يشعرون بالسعادة. آخذين في الاعتبار أن السعادة نسبية جداً عندما يتعلق الأمر بقياسها وتقييمها. على أنه بالإمكان اعتبار المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تتوازن فيها القيم المادية والروحية.

لأجل ذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفاً واسعاً وفعالاً يميز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

فالتنمية على أية حال في معناها الحقيقي هي نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي عند استخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف، وينطلق إلى مراحل النمو والتقدم الذي ينشده.

ما يجب أن نؤكد في نهاية هذا الكتاب هو أن العالم، كل العالم بحاجة ماسة إلى آلية تقدمية جديدة، لاتقوم على أساس النمو الاقتصادي غير المتكافئ، وازدياد

ثراء أقلية مقابل ازدياد فقر الأكثرية الساحقة من البشرية، والتقدم فى جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى، بل عن طريق الإضرار بنوعية فى جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى من الحياة بصورة عامة. إن التقدم المطلوب يجب أن يكون تقدماً تكاملياً لكافة جوانب الحياة بحيث يتوجه فى المقام الأول إلى تأمين حياة كريمة للناس والشعوب كافة فى الحاضر والمستقبل. إن مثل هذا التقدم التكاملى لا يصبح ممكناً إلا بعد إزاحة ومن ثم إزالة أسباب وآثار المشكلات العامة، واللامساواة فى النمو وفى الحياة وهى أمور غير قابلة للتحقيق فى ظل اقتصاد السوق غير الخاضع لأى محددات.

إن الرافعة الأساسية لتنفيذ هذه الآلية المطلوبة فى التقدم، وكما أشرت سابقاً، توجد فى المنهج التكاملى الذى تقدمه النظرية العالمية الثالثة، وبهذا يمكن للبلدان التى لا تمتلك المستوى التكني الإنتاجى وفق معايير الإمبريالية الغربية، أو تلك التى لا ترغب فى أن تسلك طريقها، أن تغتنم الفرصة لكى تنهض وحدها بمسئولية تأمين حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

\* \* \*

obeikandi.com